الأمم المتحدة

A/C.3/79/SR.7

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والسبعون

الوثائق الرسمية

Distr.: General
21 November 2024
Arabic
Original: English

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة السابعة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء 8 تشرين الأول/أكتوبر 2024، الساعة 10:00

الرئيس: السيد مانيراتانغا ..... (بوروندي)

ثم: السيدة لورتكيبانيدزه (نائبة الرئيس) ..... (جورجيا)

المحتويات

البند 27 من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

24-18351 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة 10:05.

البند 27 من جدول الأعمال: النهوض بالمرأة (A/79/112 و A/79/322 و A/79/325 و A/79/500 و A/79/514)

1 - **السيدة غومبونزفاندا** (الأمينة العامة المساعدة ونائبة المديرة التنفيذية للدعم المعياري والتنسيق في منظومة الأمم المتحدة ونتائج البرامج، في هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)): عرضت تقرير الأمين العام عن الاتجار بالنساء والفتيات: تعزيز إمكانية لجوء الضحايا الناجيات إلى العدالة (A/79/322)، فقالت إن النساء والفتيات يتأثرن بشكل غير متناسب بالاتجار بالأشخاص والعنف البدني. ويوصي الأمين العام في التقرير باتخاذ إجراءات من شأنها تحسين إمكانية اللجوء إلى مؤسسات عدالة تراعي الاعتبارات الجنسانية، لا سيما من خلال توفير المعونة القضائية المجانية والتطبيق الكامل لمبدأ عدم المعاقبة. وينبغي إدماج تدابير مكافحة الاتجار بالبشر بشكل صريح في خطط عمل وطنية شاملة بشأن العنف ضد المرأة، ويجب أن تحصل الناجيات على دعم طويل الأجل وشامل لإعادة الإدماج، كما أن هناك حاجة إلى التركيز مجدداً على منع الاتجار.

2 - وقالت في معرض تقديمها لتقرير الأمين العام عن تكثيف الجهود من أجل القضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات: العنف ضد النساء والفتيات الذي تيسره التكنولوجيا (A/79/500)، إن التغير التكنولوجي السريع يزيد من حدة العنف ضد النساء والفتيات، حيث يستخدم الجناة الأدوات الرقمية للإيذاء، بما في ذلك استخدامهم الذكاء الاصطناعي. والنساء في الحياة العامة، بما في ذلك السياسيات والناشطات والشابات والفتيات، عرضة لأشد المخاطر. ولا يمكن تحقيق الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة، المتمثل في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات، بينما يوجه العنف على الإنترنت ضد النساء المشاركات في عمليات صنع القرار. ويدعو الأمين العام في التقرير إلى اتباع نهج الحكومة بأكملها، والاضطلاع بعمل يغطي كامل نطاق السلسلة المتصلة التي تمتد من عالم الإنترنت إلى العالم الحقيقي لتحسين إمكانية اللجوء إلى العدالة والتمويل المستدام لمنظمات حقوق المرأة، ووضع معايير دولية للتصدي للعنف ضد النساء والفتيات الذي تيسره التكنولوجيا.

3 - وعرضت تقرير الأمين العام عن تكثيف الجهود العالمية للقضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث (A/79/514)، فقالت إن محاولات إلغاء التشريعات التي تجرم تشويه الأعضاء التناسلية للإناث تثير القلق الشديد وتقوض المعايير العالمية بشأن هذه الممارسة والالتزامات بإنهائها. وحتى عام 2024، بلغ عدد من تعرضن لتشويه الأعضاء التناسلية على مستوى العالم 230 مليون فتاة، بزيادة قدرها 15 في المائة منذ عام 2016، ويتم بشكل متزايد إضفاء الصبغة الطبية على هذه الممارسة، على الرغم من عدم وجود دليل يثبت أن إضفاء الصبغة الطبية على عمليات تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية يجعلها أكثر أماناً للنساء. ويوصي الأمين العام الدول في التقرير بسن قوانين تجرم تشويه الأعضاء التناسلية للإناث أو إنفاذ ما هو قائم منها ومعالجة الجذور الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي تقوم عليها هذه الممارسة. كما ينبغي أن تفي الدول بالتزاماتها بحماية وتعزيز حقوق النساء والفتيات بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان.

4 - **السيدة فلوريس** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن النساء والفتيات وغيرهن من المتأثرات بانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان كثيراً ما يُنظر إليهن كأرقام وليس كناجيات وقائدات لهن احتياجات ومعارف فريدة. وتشكل مشاركتهن بصورة كاملة وذات مغزى في التحقيقات المتعلقة بحقوق الإنسان ضرورة

لفهم المدى الكامل لديناميات السلطة المُجَنسَنة التي تشكل أساس هذه المسألة. ومن الضروري أن تساهم الناجيات بمدخلات لإعداد تقارير ذات نظرة كلّية وإيجاد حلول مستدامة وتحقيق السلام والأمن للجميع. وتشكل هذه المساهمة أحد المبادئ الأساسية لنهج بلدها في التعامل مع قضايا تشمل الاتجار بالأشخاص. ويتم إشراك الخبراء، لا سيما ذوو التجارب المعيشة، ومنحهم تعويض لقاء خبراتهم ومساهماتهم باستخدام شبكة خبراء استشاريين في مجال الاتجار بالبشر.

5 - وأردفت قائلة إن وفد بلدها يرغب في معرفة أفضل الممارسات التي يمكن أن تتبعها الدول في جمع آراء النساء والفتيات والناجيات من المنتميات إلى مجتمع الميم الموسّع دون أن تلقي على عاتقهن عبء حل المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان.

6 - **السيدة غريفين** (ممثلة الاتحاد الأوروبي، بصفته مراقبا): قالت إن تمتع النساء والفتيات تمتعاً كاملاً وعلى قدم المساواة بحقوق الإنسان الواجبة لهن يتعرض لضغوط متزايدة في أماكن مثل أفغانستان، حيث تُحرم المرأة من حقوق الإنسان من خلال قانون جديد يسمى قانون الأخلاق.

7 - وأردفت قائلة إن النزاعات المسلحة تؤثر على النساء والفتيات بشكل غير متناسب، وأعربت عن إدانة وفد بلدها للعنف الجنسي المتصل بالنزاعات. وقالت إنه في أوروبا، تواجه النساء والفتيات الأوكرانيات تزايد مخاطر العنف الجنسي والجنساني بسبب الحرب العدوانية الروسية.

8 - وطلبت من هيئة الأمم المتحدة للمرأة تقديم المزيد من المعلومات عن حالة تنفيذ الخطة العالمية للتعجيل بتحقيق المساواة بين الجنسين، وعن الكيفية التي تعتزم بها الهيئة العمل على ضمان مشاركة الوكالات الأخرى بشكل كاف في تنفيذ تلك الخطة، والكيفية التي تعتزم بها تحقيق الاستفادة من ولايتها لتعزيز وضع القواعد والمعايير العالمية بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات.

9 - **السيدة هاردويك** (النمسا): قالت إنه على الرغم من الالتزامات المتعلقة بالهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة، يشهد العالم رد فعل معاديا للمساواة بين الجنسين وحقوق النساء والفتيات بصورة مروّعة. وتثبت البيانات والأدلة أن المساواة بين الجنسين لها انعكاسات اجتماعية - اقتصادية إيجابية هائلة، حيث تحفز الإنتاجية والنمو. ويتعين على الدول الأعضاء أن تتكاتف لإيجاد التزام سياسي متجدد يعكس التغيرات السريعة التي يشهدها المجتمع العالمي.

10 - وسألت هيئة الأمم المتحدة للمرأة كيف يمكن الاستفادة من زخم استعراض تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد مرور ثلاثين عاما (بيجين+30) لدفع المساواة بين الجنسين وحقوق النساء والفتيات إلى مستوى جديد.

11 - **السيدة زانغ** سيسي (الصين): قالت إن بلدها يولي أهمية كبيرة للنهوض بقضايا المرأة ويعزز باستمرار دعم السياسات المتعلقة بقضايا المرأة. وقد نفذت الصين خطة عمل وطنية لتعزيز التنمية الشاملة للمرأة، تكفل حماية الحقوق والمصالح المشروعة للمرأة في مجالات تشمل الصحة والتعليم والعمالة والضمان الاجتماعي والأسرة والزواج. وقد أوفت الصين بالتزاماتها المالية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة بشكل كامل ومنضبط زمنيا، بما في ذلك تبرعاتها المالية التي تبلغ 10 ملايين دولار على مدى خمس سنوات في كل من عامي 2015 و 2020، وهي تأمل في استغلال الفرصة التي يتيحها استعراض الأعوام الثلاثين لإعلان ومنهاج عمل بيجين (بيجين+30) في تعزيز التعاون العالمي مع الهيئة بشأن المسائل المتعلقة بالمرأة.

12 - **السيدة لولا** (بولندا): قالت إن بلدها يشاطر هيئة الأمم المتحدة للمرأة التزامها بالقضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات. ومع ذلك، لا يزال العديد من المناطق يواجه عوائق في التصدي للعنف بفعالية، لا سيما في المناطق المتأثرة بالنزاع. وقد سلط العدوان الروسي المستمر على أوكرانيا الضوء بشكل صارخ على قضية العنف الجنسي المرتبط بالنزاع. فالقوات الروسية تستخدم العنف الجنسي كسلاح حرب ضد النساء والفتيات الأوكرانيات. وتشكل تلك الأعمال انتهاكات ممنهجة ومتعمدة تسعى إلى زرع الخوف وممارسة السيطرة وتدمير نسيج المجتمعات. وتشتد أهمية الحاجة إلى تقديم دعم شامل للناجيات في هذا السياق.

13 - وسألت عن الاستراتيجيات التي ترى هيئة الأمم المتحدة للمرأة أنها الأكثر فعالية في التصدي للوصم الذي يحيط بالعنف في حالات النزاع، وعن الطرق التي تمكن المجتمعات المحلية، بمن في ذلك الرجال والفتيان، من المشاركة في جهود المنع وفي الكفاح من أجل العدالة.

14 - **السيدة إسبينوسا** (المكسيك): تحدثت بصفتها مندوبة عن الشباب، فقالت إن بلدها حليف ثابت لعمل هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وقد حقق إنجازات هامة منذ عام 2010، بما في ذلك استضافة منتدى جيل المساواة، وإطلاق التحالف العالمي للرعاية، وتنفيذ مبادرة تسليط الضوء. ومع ذلك، ما زالت المكسيك تواجه تحديات في مجال الحقوق الجنسية والإنجابية وتدابير الحماية من العنف الجنساني والاستقلالية الجسدية. وتسترشد المكسيك في الدفاع عن حقوق المرأة بسياسة خارجية نسوية تم تنفيذها في عام 2020.

15 - **السيدة كونيه** (ليبريا): قالت إن وفد بلدها يعترف بالتقدم المحرز نحو النهوض بالنساء والفتيات في جميع أنحاء العالم، ويتفكر مليا في التحديات التي لا ما زلن يواجهنها، لا سيما في ليبريا. وكما هو الحال في بلدان أخرى، تواجه المرأة الليبرية عوائق في تحقيق الذات والترقّي على الصعد الاقتصادي والسياسي والاجتماعي. وتثبت تقارير السياسات الجنسانية المنقحة في ليبريا أن التصورات والممارسات والقوالب النمطية الاجتماعية والثقافية التي تدعم سيطرة الذكور تساهم في إيجاد مشاكل تتعلق بالمساواة بين الجنسين وتهميش المرأة.

16 - **السيدة دابو نديايي** (مالي): طلبت من هيئة الأمم المتحدة للمرأة تقديم توصيات بشأن كيفية القضاء على المعارضة الثقافية التي تحول دون تمتع المرأة بكامل حقوقها. كما طلبت المزيد من المعلومات عن القوانين القمعية المتعلقة بممارسة تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، التي ازدادت في الآونة الأخيرة.

17 - **السيدة غومبونزفاندا** (الأمينة العامة المساعدة ونائبة المديرة التنفيذية للدعم المعياري والتنسيق في منظومة الأمم المتحدة ونتائج البرامج، في هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)): ردت على سؤال ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية، فقالت إن هناك أبعادا اجتماعية واقتصادية وأخرى متعلقة بالسلطة تكمن وراء العنف ضد المرأة. وتتمثل المسؤوليات الأساسية للدولة في إنفاذ القوانين بطريقة عادلة وبناء مجتمع تتوافر فيه فرص متساوية للجميع. ومن المهم تمكين المرأة من أن يكون لها صوت مسموع ومن أن يكون لها دور في إيجاد الحلول، ومن المهم أيضا إصلاح نظم العدالة، حتى لا تتعرض النساء للإيذاء مرة أخرى ولا تعاملن كمجرمات.

18 - وردا على الأسئلة المتعلقة بتعزيز المساواة العامة التي طرحتها ممثلة الاتحاد الأوروبي، قالت إن الآلية القائمة، التي تجمع بين مختلف كيانات الأمم المتحدة، ينسقها مكتب الأمين العام بقيادة نائبة الأمين العام. وبالإضافة إلى هذا التنسيق العالمي، فإن العمل الذي تضطلع به هيئة الأمم المتحدة للمرأة داخل

البلدان بالتعاون مع الدول الأعضاء لا يقل أهمية عن الخطة العالمية للتعجيل بتحقيق المساواة بين الجنسين. وهناك العديد من الأمثلة على كيفية استخدام هيئة الأمم المتحدة للمرأة ولايتها الفريدة لدعم العمل المعياري للدول الأعضاء، بما في ذلك البرامج المشتركة بشأن العنف ضد المرأة، والعمل المتعلق بوضع حد لزواج الأطفال وتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية وإدماج مؤشرات المساواة بين الجنسين في الصندوق المشترك لأهداف التنمية المستدامة وصندوق بناء السلام.

19 - وأردفت قائلة إن الخطوة الأولى للقضاء على العنف الجنساني في حالات النزاع هي إنهاء النزاعات، حيث إن ذلك يقلل من مخاطر العنف ضد المرأة والفتاة. ومن المهم أيضاً ربط هذه الجهود بقرار مجلس الأمن 1325 (2000) بشأن المرأة والسلام والأمن.

20 - وردا على سؤال ممثلة النمسا، قالت إن رد الفعل العنيف ضد المساواة بين الجنسين وحقوق النساء والفتيات يرجع إلى المواقف الأبوية والتمييز والتراجع عن الأخذ بالقوانين التي تحمي تلك الحقوق. وتقع على عاتق الدول الأعضاء مسؤولية التمسك بالمعايير الدولية التي وضعتها هي بنفسها، وسيقوم موظفو الأمانة العامة للأمم المتحدة بإبلاغ الدول الأعضاء عند حدوث أي تراجع. ومن المهم للغاية الانتقال من المساواة الرسمية إلى المساواة الفعلية، ويتيح استعراض الأعوام الثلاثين لإعلان ومنهاج عمل بيجين (بيجين+30) الفرصة لتحقيق ذلك. وأعربت عن تطلعها إلى إجراء الدول الأعضاء مناقشة بشأن مواصلة التركيز على المساواة بين الجنسين.

21 - ورداً على السؤال الذي طرحته ممثلة بولندا، قالت إنها تتطلع إلى توفير الدول الأعضاء سبيلا نحو إيجاد الحلول السياسية والتوصل إلى اتفاقات وقف إطلاق النار. ويتطلب العمل على مكافحة الوصم تحولاً في المواقف، فضلاً عن العمل مع المنظمات التي تقودها النساء التي هي على اتصال يومي بالناجيات من العنف الجنساني وأسرهن.

22 - وأعربت في ختام حديثها عن ترحيبها بالتعليقات والأسئلة الأخرى، بما في ذلك تلك الواردة من مالي والمكسيك، وقالت إنها ستقدم مزيدا من المعلومات خطيا عن المسائل المحددة التي أثيرت، وذلك بسبب ضيق الوقت.

23 - **السيد عبد المحسن** (رئيس فرع الصحة الجنسية والإنجابية في صندوق الأمم المتحدة للسكان): عرض تقرير الأمين العام عن تكثيف الجهود الرامية إلى القضاء على ناسور الولادة في غضون عقد واحد (A/79/112)، فقال إنه على الرغم من أن ناسور الولادة يمكن الوقاية منه وعلاجه، تعاني نصف مليون امرأة وفتاة على مستوى العالم من هذه الحالة، وتحدث آلاف الحالات الجديدة كل عام. ولم يُحرز أي تقدم منذ عام 2016 في خفض المعدل السنوي لوفيات الأمهات.

24 - وأضاف يقول إن ناسور الولادة يحدث بسبب طول فترة المخاض التوليدي دون توافر إمكانية الوصول إلى أخصائيي توليد مهرة أو الخضوع لتدخل طبي في الوقت المناسب. وإلى جانب سلس البول، يرتبط هذا المرض بعواقب طبية خطيرة أخرى وصدمات نفسية وعزلة اجتماعية وصعوبات اقتصادية. ويؤدي ناسور الولادة إلى تعميق نقاط الضعف القائمة، وهو أحد مظاهر الظلم التي تكشف عن أوجه قصور نظامية كبيرة في الرعاية الصحية للأمهات وفي التغطية الصحية الشاملة.

25 - وأردف قائلا إن ناسور الولادة يمكن القضاء عليه بحلول عام 2030. ويوصي التقرير بمجالات رئيسية يمكن أن يُحدث فيها العمل الجماعي تغييرا أكبر. فمن شأن منع حمل الأطفال والمراهقات أن يمنع

طول فترة المخاض التوليدي، كما أن إتاحة إمكانية الوصول إلى قابلات ماهرات يمكن أن يساعد أيضاً في القضاء على ناسور الولادة. ومن المهم للغاية معالجة الأسباب الجذرية لناسور الولادة، بما في ذلك الفقر وعدم المساواة بين الجنسين، فضلاً عن العوامل المساهمة في الإصابة به مثل زواج الأطفال وحمل المراهقات. وقال إن الجراحة مأمونة، والنساء بحاجة إلى الحصول على هذه الخدمة ومن الضروري أن يدركن أنها يمكن أن تغير حياتهن للأفضل.

26 - وأعقب ذلك بقوله إن تعزيز جمع البيانات ودعم الجهود البحثية بالتكنولوجيات الرقمية لا غنى عنهما لرصد التقدم المحرز نحو القضاء على ناسور الولادة رصدا دقيقا . كما أنه من الضروري توفير القيادة القطرية، إلى جانب الدعم المالي والتقني والدعوة المستمرة. ويحث التقرير جميع الجهات صاحبة المصلحة على إعطاء الأولوية للرعاية الصحية الجيدة للأمهات ورفاه النساء والفتيات. ويمكن بفضل القيادة السياسية الجريئة والاستثمار منع وفيات الأمومة والقضاء على ناسور الولادة وغيره من إصابات الولادة، مما يؤدي إلى تحسين صحة النساء والفتيات ورفاههن.

27 - **السيدة سالم** (المراقبة عن دولة فلسطين)**:** قالت إن المدنيين في قطاع غزة يعانون من أزمة إنسانية غير مسبوقة في سياق العدوان الإسرائيلي، وهو ما أثر على الصحة البدنية والعقلية والجنسية والإنجابية للنساء والفتيات. ودعت الدول الأعضاء إلى دعم أفرقة صندوق الأمم المتحدة للسكان التي تساعد النساء والفتيات في قطاع غزة ومناطق في الضفة الغربية.

28 - وسألت صندوق الأمم المتحدة للسكان عن العقبات الرئيسية التي تواجهها النساء الفلسطينيات في كل من الضفة الغربية المحتلة وقطاع غزة في علاج المشاكل الإنجابية.

29 - **السيدة ماتي - كودجو** (الولايات المتحدة الأمريكية)**:** قالت إن استعراض تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد مرور ثلاثين عاما يبرز الخطى التي ما فتئت البلدان تقطعها من أجل تنفيذ برنامج العمل. كما يؤكد التقرير على تعثر إحراز التقدم، لا سيما في مجال الصحة الجنسية والإنجابية وصحة الأمهات والعنف الجنساني.

30 - وأضافت تقول إن وفد بلدها يؤيد الولاية التحويلية التي يضطلع بها صندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن إنهاء العنف الجنساني، وتحديداً زواج الأطفال وتشويه وبتر الأعضاء التناسلية للإناث. وتساءلت في هذا السياق عن الأولويات الرئيسية لصندوق الأمم المتحدة للسكان في توسيع نطاق الجهود العالمية الرامية إلى إنهاء تشويه وبتر الأعضاء التناسلية للإناث.

31 - **السيدة كوخ** (ألمانيا)**:** قالت إن الاستقلالية الجسدية حق أساسي، ولكنه ليس مكفولا للجميع، ولا سيما الشباب. فكثيرا ما تحد أنظمة القمع، بما في ذلك التمييز لصالح الأشخاص غير ذوي الإعاقة، من الحقوق الإنجابية والقدرة على التصرف والاستقلالية. والممارسات الضارة مثل تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية هي أمثلة أخرى على مدى حرمان الشابات والفتيات من السيطرة على أجسادهن. والحاجة ملحة إلى الحصول على وسائل منع الحمل والرعاية الصحية الإنجابية بأسعار معقولة وفي إطار من السرية.

32 - واسترسلت قائلة إن معارضة الآباء أو الأوصياء لحصول أطفالهم على الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية تشكل تحديًا كبيرًا. ومن الضروري دعم الحق في الاستقلالية الجسدية حتى عندما تتعارض اختيارات الشباب فيما يتعلق باستقلاليتهم الجسدية مع تفضيلات الوالدين.

33 - وأضافت تقول إن أطر العمل التي تدعم الحقوق الإنجابية للشباب يجب أن تركز على إمكانية الوصول واستيعاب الجميع. وتساءلت في هذا السياق عن الأطر التي وضعها صندوق الأمم المتحدة للسكان لضمان ممارسة الشباب لحقهم في الاستقلالية الجسدية بشكل كامل.

34 - **السيدة كارليه** (ممثلة الاتحاد الأوروبي، بصفته مراقبا): قالت إن استمرار التقاعس عن القضاء على الممارسات الضارة مثل تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية هو أحد أعراض الاتجاه المثير للقلق المتمثل في التراجع عن تحقيق المساواة بين الجنسين وإعمال حقوق النساء والفتيات. ويجب معالجة ناسور الولادة وتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية باتباع نهج شمولي، استناداً إلى حقوق الإنسان، واتخاذ إجراءات مراعية للاعتبارات الجنسانية.

35 - وأردفت قائلة إن وفد بلدها يعيد التأكيد على التزامه بحق الأفراد في التحكم الكامل في المسائل المتعلقة بحياتهم الجنسية والبت فيها بحرية وبروح من المسؤولية، بما في ذلك صحتهم الجنسية والإنجابية، دون إكراه أو تمييز أو عنف. وقد عمل الاتحاد الأوروبي على تنفيذ هذا الالتزام في إطار البرنامج المشترك بشأن تشويه/بتر الأعضاء التناسلية الأنثوية ومن خلال تخصيص 20 مليون يورو لمبادرة مشتركة لوضع حد لوفيات الأمهات التي يمكن تلافيها في أفريقيا.

36 - وسألت صندوق الأمم المتحدة للسكان كيف يمكن تبسيط إمكانية الوصول إلى الموارد مع تحقيق نتائج مؤكدة لصالح النساء والفتيات اللائي يعانين من ناسور الولادة أو اللائي يخضعن لتشويه أعضائهن التناسلية.

37 - **السيدة ديوب** (السنغال): سألت صندوق الأمم المتحدة للسكان عن الجهود التي ينبغي أن تحشدها الأمم المتحدة والجهات الداعمة لها ماليا لمساعدة النساء اللائي يعانين من ناسور الولادة، ولا سيما في البلدان النامية.

38 - **السيدة كرزيسنيكا** (بولندا): قالت إن بولندا دعمت لسنوات عديدة الجهود التي يبذلها صندوق الأمم المتحدة للسكان للقضاء على ناسور الولادة في البلدان النامية. ففي عام 2024، أصبحت بولندا من الجهات المانحة للميزانية العامة لصندوق الأمم المتحدة للسكان لدعم أنشطة المنظمة وتنفيذ ولايتها على نحو أوسع نطاقا.

39 - وتساءلت كيف يمكن أن تكفل الدول الأعضاء عدم إغفال البعد الإنمائي لعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان في الوقت الذي تقدم فيه المساعدة الطارئة التي تشتد الحاجة إليها لحماية حقوق النساء والفتيات وصحتهن.

40 - **السيدة دابو نديايي** (مالي): سألت كيف يستخدم صندوق الأمم المتحدة للسكان النظام التعليمي في سياق البيئات الاجتماعية والثقافية لتوعية الفتيات وحمايتهن من ناسور الولادة.

41 - **السيد عبد المحسن** (رئيس فرع الصحة الجنسية والإنجابية في صندوق الأمم المتحدة للسكان): قال إن الأسئلة المطروحة تعكس خطورة الوضع ومدى حاجة المجتمع الدولي إلى العمل معاً لمنع الإصابة بناسور الولادة. وأردف قائلا إن الوقاية من ناسور الولادة والقضاء عليه هي مسألة لا تتعلق بتثقيف الآباء والأمهات فحسب، بل تتعلق أيضا بتثقيف الشابات بشأن أهمية حياتهن الإنجابية. وعلاوة على ذلك، فإن

الرعاية الصحية تعني تثقيف النساء بهدف اتخاذ القرارات الإنجابية الصحيحة، بما في ذلك الحصول على وسائل منع الحمل.

42 - وردا على السؤال الذي طرحته ممثلة دولة فلسطين، قال إن العقبات الرئيسية التي تواجهها المرأة الفلسطينية في علاج المشاكل الإنجابية تشمل عدم وجود أخصائيي توليد مهرة وقابلات مدرَّبات وأطباء، وعدم إمكانية الحصول على السلع الضرورية لصحة الأم.

43 - ورداً على سؤالي ممثلتي ألمانيا والاتحاد الأوروبي، قال إن صندوق الأمم المتحدة للسكان سيكون سعيداً بالمشاركة في مناقشات متعلقة بكيفية قياس الاستقلالية الجسدية. وشكر الاتحاد الأوروبي على مساهماته في المبادرة المشتركة لوضع حد لوفيات الأمهات التي يمكن تلافيها في أفريقيا، ودعا جميع الشركاء إلى مواصلة العمل مع صندوق الأمم المتحدة للسكان لإنقاذ الأرواح.

44 - *تولت رئاسة الجلسة نائبة الرئيس، السيدة لورتكيبانيدزه (جورجيا).*

45 - **السيدة بيلايز نارفايز** (رئيسة اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة): تكلمت عبر وصلة فيديو فقالت إن اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة أجرت خلال العام الماضي حوارات بنّاءة مع 25 دولة واعتمدت ملاحظات ختامية بشأن تقارير هذه الدول. ومما يؤسف له أنه لم يتم اعتماد سوى ست من قوائم المسائل فيما يتعلق بالتقارير المقدمة من الدول الأطراف وتسع من قوائم المسائل السابقة لتقديم التقارير، نظرا لإلغاء إحدى جلسات اللجنة الثلاث السابقة للدورة نتيجة لأزمة السيولة. ومن بين الدول الأطراف في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة البالغ عددها 189 دولة، اختارت 13 دولة فقط عدم الاستفادة من الإجراء المبسط لتقديم التقارير. ونظرت اللجنة في ثماني شكاوى فردية وعالجتها، وخلصت إلى حدوث انتهاكات لحقوق مقدمات الشكاوى في ست من حالات التحرش الجنسي بالنساء المحتجزات والتقاعس عن تحديد ضحايا الاتجار بالبشر. وبموجب المادة 8 من البروتوكول الاختياري للاتفاقية، اعتمدت اللجنة تقريراً عن التحقيق في حالات تقييد إمكانية الإجهاض. وفي كانون الأول/ديسمبر 2023، أُجريت زيارة سرية لتقصي الحقائق إلى إحدى الدول الأطراف فيما يتعلق بحوادث اختطاف النساء والفتيات على يد الجماعات المسلحة.

46 - ومضت تقول إن اللجنة ستعتمد في نهاية دورتها الحالية مشروع التوصية العامة رقم 40، بشأن التمثيل المتساوي والشامل للمرأة في نظم صنع القرار، الذي يدعو إلى تحقيق التكافؤ في جميع نظم صنع القرار واعتماد خطط عمل وطنية محددة بشأن التكافؤ بين الرجال والنساء في نظم صنع القرار. واعتمدت اللجنة في عام 2024 مذكرة مفاهيمية لمشروع التوصية العامة رقم 41، بشأن القوالب النمطية الجنسانية.

47 - وأردفت قائلة إن اللجنة ما زال يساورها قلق بالغ إزاء استمرار استخدام العنف الجنساني، ولا سيما العنف الجنسي، كأسلوب من أساليب الحرب. وأعربت عن جزع اللجنة إزاء التقارير الواردة عن العنف الجنسي ضد النساء والفتيات في النزاعات المسلحة، بما في ذلك الاستغلال الجنسي في مخيمات المشردين داخلياً في دولة طرف في الاتفاقية. وكانت اللجنة قد تلقت تقريرًا استثنائيًا من تلك الدولة الطرف، وسيتم النظر فيه في شباط/فبراير 2025.

48 - وأعقبت ذلك بقولها إن اللجنة قد دعت إلى وقف فوري لإطلاق النار واستعادة السلام، وذلك في إطار رد فعلها لقتل عدد كبير من النساء والأطفال وجرحهم ونزوحهم بسبب الحرب في الشرق الأوسط. وكانت اللجنة قد أصدرت أيضًا بيانًا يفيد بأن الانتهاكات المؤسسية لحقوق الإنسان الواجبة للنساء والفتيات

في أفغانستان قد ترقى إلى مستوى الاضطهاد الجنساني. وقررت اللجنة في هذا الصدد استكشاف إمكانية دراسة الحالة في أفغانستان في إطار الدورة الرابعة من الاستعراض الدوري الشامل.

49 - وأضافت تقول إنها حظيت في آذار/مارس 2024 بشرف تقديم إحاطة أثناء جلسة لمجلس الأمن عقدت بصيغة آريا وكان موضوعها أوجه التآزر بين الاتفاقية والخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

50 - وأردفت قائلة إن عدم توافر ما يكفي من الموارد المالية اللازمة لاضطلاع هيئات المعاهدات بولاياتها هو مصدر قلق دائم يعرّض ولاياتها للخطر. ومع ذلك، فقد أُحرز تقدم في مواءمة الاجتهادات القضائية لهيئات المعاهدات، وسيتطلب قرار الجمعية العامة الذي يصدر كل سنتين بشأن نظام هيئات معاهدات حقوق الإنسان، المقرر اتخاذه في كانون الأول/ديسمبر 2024، التزاماً اقتصادياً واضحاً وقوياً من جانب الدول الأطراف حتى يتسنى استمرار عملية تعزيز تلك الهيئات. ولم يعد من الممكن أن تعقد هيئات المعاهدات جلسات بالحضور الشخصي والافتراضي مع توفير الترجمة الشفوية، الأمر الذي من شأنه، للأسف، أن يحد من مشاركة المنظمات غير الحكومية والأشخاص ذوي الإعاقة ومن إمكانية وصولهم.

51 - وتابعت حديثها قائلة إن اللجنة اضطلعت بعمل مهم في عام 2024 بصفتها رئيسة مشاركة لمنبر آليات الخبراء المستقلين المعنية بالقضاء على التمييز والعنف ضد المرأة. وقد تم وضع اختصاصات وخطة عمل للمنبر، وهو ما من شأنه أن يعزز دوره. وسيوافق المنبر قريبًا على ورقة موقف بشأن استعراض الأعوام الثلاثين لإعلان ومنهاج عمل بيجين (بيجين+30).

52 - **السيدة نيرينكيندي** (رئيسة الفريق العامل المعني بالتمييز ضد النساء والفتيات): عرضت تقارير الفريق العامل (A/HRC/56/51 و A/HRC/56/51/Add.1 و A/HRC/53/39/Add.2)، فقالت إن الفريق العامل حذر في عام 2018 من عودة ظهور خطاب محافظ ورجعي في المحافل الدولية وداخل البلدان مصحوب بمحاولات لإعادة العمل بالسياسات أو التشريعات الضارة بالنساء والفتيات، لا سيما في مجالي الحياة الأسرية والاستقلالية الجسدية. ويزداد رد الفعل العنيف هذا حدة، ويوجد مثال لإحدى حالاته المتطرفة في أفغانستان. وكان الفريق العامل قد شهد بنفسه، خلال بعثته إلى أفغانستان في عام 2023، نمط الانتهاكات الواسعة النطاق والممنهجة للحقوق الأساسية الواجبة للنساء والفتيات، وهو ما يشكّل إطارًا مُمأسساً للفصل العنصري القائم على أساس النوع الجنساني.

53 - **السيدة السالم** (المقررة الخاصة المعنية بالعنف ضد المرأة والفتاة وأسبابه وعواقبه): عرضت تقريرها عن العنف ضد النساء والفتيات في الرياضة (A/79/325)، فقالت إن التقدم المحرز في مجال تمكين المرأة قد قابلته تطورات مقلقة. وكانت النساء والفتيات في حالات النزاع ضحايا لجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، بما في ذلك العنف الجنسي والعنف الإنجابي بوصفهما أداتين من أدوات الحرب. ففي فلسطين، تعرضت النساء والفتيات إلى أشكال متطرفة من التجريد من الآدمية والتطهير العرقي، وإلى إبادة جماعية ما زالت تتكشف معالمها.

54 - وأردفت قائلة إن الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا الرقمية استخدما أيضا كسلاح ضد النساء والفتيات. وقالت إنها ناقشت في تقرير قدم مؤخراً إلى مجلس حقوق الإنسان (A/HRC/56/48) الصلة المباشرة بين استهلاك المواد الإباحية والبغاء من جهة والعنف ضد النساء والفتيات من جهة أخرى.

55 - وقالت إن مما يثير القلق بنفس القدر استمرار ممارسة ضغوط في بعض البلدان لتخليص اللغة من الكلمات التي تخصّ المرأة تحديدا ومحو أي إشارة إلى كيفية تأثُّر حياتها وتجربتها على صعيد التعرّض

للتمييز والعنف لمجرّد كونها أنثى. ويجب ألا تستمر السياسات والتشريعات في تجاهل الدور المحوري لنوع الجنس كواحد من العوامل الرئيسية المتسبّبة في التمييز ضد النساء والفتيات، وألا تُحرم النساء من إمكانية الوصول إلى الأماكن المقصورة على جنس واحد حيث تكون هذه الأماكن مقسّمة على نحو متناسب ومشروعة وضرورية لسلامة المرأة وصون كرامتها.

56 - وأضافت تقول إن النساء والفتيات يحتشدن وينظّمن أنفسهن ويتكلّمن جهارا لحماية حقوقهن، معرضات أنفسهن في كثير من الأحيان لمخاطر جسيمة. ويمكن أن توفر الدورة التاسعة والستون للجنة وضع المرأة في عام 2025 فرصة بالغة الأهمية لإصلاح الهيكل العالمي لمكافحة العنف ضد المرأة والفتاة. وينبغي تفعيل اللجنة بدرجة أكبر وجعلها أكثر ارتباطًا بالحركات النسائية المنطلقة من القاعدة الشعبية. وإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تدرك الدول قيمة اعتماد بروتوكول اختياري مخصص بشأن إنهاء العنف ضد المرأة يلحق باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

57 - وأضافت تقول إنها ذهبت في تقريرها (A/79/325) إلى أن العنف ضد النساء والفتيات في الرياضة منتشر وذو طابع نظمي، وأنه ينطلق من ثقافات يهيمن عليها الذكور وقوالب نمطية ضارة وافتقار إلى الاستثمار في الرياضة النسائية. وعلاوة على ذلك، تؤدي زيادة إقحام الذكور في الألعاب الرياضية المخصّصة للإناث إلى مزيد من تدهور الوضع على صعيد سلامة وأمان النساء والفتيات. ومن الضروري أن تتخذ الدول والهيئات الرياضية ووسائل الإعلام وجميع الجهات الفاعلة الأخرى المعنية إجراءات عاجلة لدعم حماية جميع النساء والفتيات في مجال الرياضة.

58 - **السيد بيغو** (فرنسا): قال إن المساواة بين الجنسين شرط أساسي لإقامة مجتمعات مسالمة ومستدامة. وفي هذا الصدد، يشكل مشروع التوصية العامة رقم 40، بشأن التمثيل المتساوي والشامل للمرأة في نظم صنع القرار، الذي أصدرته اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، خطوة رائعة إلى الأمام تستحق الدعم. ويجب الدفاع عن حقوق النساء والفتيات في جميع أنحاء العالم، ولا ينبغي أبدًا استخدام أي أزمة من أي نوع لتبرير تقويض تلك الحقوق.

59 - وأردف قائلا إن فرنسا، إلى جانب مملكة هولندا، ستقدم مشروع قرار في اللجنة الثالثة يهدف إلى القضاء على العنف ضد النساء والفتيات في الفضاء الرقمي. وأعرب في هذا الصدد عن رغبة وفد بلده في معرفة كيفية معالجة عمل الخبراء لمسألة العنف ضد المرأة في البيئة الرقمية.

60 - **السيدة إيغلي** (سويسرا): قالت إن وفد بلدها لاحظ بقلق أن الأزمات السياسية والصحية والاقتصادية والبيئية والإنسانية ما زالت تؤثر على النساء والفتيات بشكل غير متناسب. ففي عام 2024، الذي يصادف الذكرى السنوية الخامسة والأربعين لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، بلغت انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان الواجبة للنساء والفتيات في جميع أنحاء العالم عددا مهولا. ولذلك أصبح عمل اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة ضرورياً أكثر من أي وقت مضى.

61 - وطلبت من جميع الخبراء الإدلاء بآرائهم حول ما يمكن أن تفعله الدول لتعزيز التمثيل المتساوي والشامل للمرأة في البرلمانات.

62 - **السيدة غريغوار - فان هارين** (مملكة هولندا): قالت إن للنساء والفتيات بكل تنوعهن الحق في المشاركة في الألعاب الرياضية، دون التعرض لتمييز أو عنف، بمن فيهن المنتميات إلى مجتمع الميم الموسّع. وأعربت عن قلق وفد بلدها إزاء الإساءات التي تتعرض لها النساء والفتيات بسبب أنشطتهن

الرياضية، بما في ذلك على الإنترنت. فكثيرا ما يشار إلى النساء والفتيات اللائي لا تنطبق عليهن الصورة النمطية الجسدية للمرأة بشكل مهين على أنهن من "الخناث" أو "الرجال الذين يتنكرون في زي النساء". ولمعالجة الذكورة السامة، من الضروري أن يتفاعل الرجال والفتيان مع النساء والفتيات كأشخاص مناظرين لهم ومتساوين معهم.

63 - وسألت المقررة الخاصة عن طبيعة ما يلعبه استبعاد النساء من الأحداث الرياضية غير المنطوية على فصل بين الجنسين من دور في إدامة القوالب النمطية الجنسانية.

64 - **السيد لانغ** (الولايات المتحدة الأمريكية): قال إن المقررة الخاصة أشارت عن حق في تقريرها (A/79/325) إلى أن جميع الأشخاص، بغض النظر عن هويتهم الجنسانية، لهم الحق في أن يعيشوا حياة خالية من التمييز. إلا أنها في التقرير نفسه خلطت بشكل خاطئ بين مغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين أو غيرهم ممن لديهم اختلافات طبيعية في الخصائص الجنسية، واستخدمت لغة مهينة للإشارة إلى مغايري الهوية الجنسانية. وأضاف يقول إن وفد بلده يشاطرها القلق إزاء تعرض النساء والفتيات بشكل غير متناسب للتهديدات العدائية والمضايقات في الفضاءات الافتراضية. ولذلك، فقد استاء من اتّباعها سلوكا مماثلا خلال الألعاب الأولمبية، حيث قامت بنشر معلومات كاذبة ومضرة حول جنس ملاكمة جزائرية.

65 - وأردف قائلا إن الولايات المتحدة تفتخر برياضياتها اللائي دافعن عن المساواة والسلامة في الرياضة من خلال التحدث جهارا عن قضايا مثل التعرض للانتهاك على يد طبيب الفريق والنضال من أجل تمتّع الرياضيات بالمساواة في الأجور.

66 - **السيد كوزيفيتش** (الاتحاد الروسي): قال إن العمل جارٍ حالياً في اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة لاعتماد مشروع التوصية العامة رقم 40 بشأن التمثيل المتساوي والشامل للمرأة في نظم صنع القرار، ومشروع التوصية العامة رقم 41 بشأن القوالب النمطية الجنسانية. وفي هذا السياق، يدعو وفد بلده أعضاء اللجنة مرة أخرى إلى التقيد الصارم باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والاضطلاع بمهامهم وفقا للفقرة 9 من قرار الجمعية العامة 268/68 بشأن تدعيم وتعزيز فعالية أداء نظام هيئات معاهدات حقوق الإنسان، التي تنص على أن أنشطة هيئات المعاهدات ينبغي أن تنفذ في إطار ولاية كل منها وبطريقة تتفق مع أحكام المعاهدات ذات الصلة، ومن ثم فهي لا تفرض التزامات جديدة على الدول الأطراف. ويرى الاتحاد الروسي أن التوصيتين العامتين تعكسان الآراء الخاصة لخبراء اللجنة التي لا تفرض أي التزامات إضافية على الدول.

67 - وقال إن وفد بلده يشاطر المقررة الخاصة وجهة نظرها القائلة بضرورة اقتصار المشاركة في المسابقات الرياضية النسائية على النساء. ومن شأن السماح بغير ذلك أن يشكل انتهاكًا صارخًا لحقوق الرياضيات، حيث يمتلك مغايرو الهوية الجنسانية مزايا بدنية تفوق ما يمتلكه النساء. وأعرب عن أمل الاتحاد الروسي في أن تستجيب الاتحادات الرياضية والمسؤولون الرياضيون لتوصيات المقررة الخاصة.

68 - وأعرب في الوقت نفسه عن أسف وفد بلده لمحاولات المقررة الخاصة أن تفرض على الدول مفهوم "الميل الجنسي والهوية الجنسانية" المثير للجدل، والذي لم يتفق عليه على المستوى الحكومي الدولي. وقال إن وفد بلده يدعو المقررة الخاصة إلى استخدام مصطلح "العنف ضد المرأة" بدلاً من "العنف الجنساني".

69 - **السيدة أموريم كاردوسو** (البرازيل): قالت إن المدى الذي بلغه رد الفعل العنيف ضد المساواة بين الجنسين مثير للقلق. ويساور البرازيل قلق على وجه الخصوص بشأن قانون الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي سنته حركة طالبان في أفغانستان في آب/أغسطس 2024. ومنذ استيلاء طالبان على السلطة في عام 2021، رحبت البرازيل بالقاضيات الأفغانيات كجزء من خطة عملها الوطنية للمرأة والسلام والأمن. وتروج حكومة بلدها لخطة محلية للمساواة في الأجور وإعادة توزيع أعمال الرعاية؛ ومكافحة العنف الجنساني وقتل الإناث وكره النساء؛ وتبني منظور جنساني بشأن العدل المناخي.

70 - وأردفت قائلة إن تقرير المقررة الخاصة لا يقدم تقييما وافيا للتحديات والإقصاء والعنف الذي تواجهه مغايرات الهوية الجنسانية في مختلف السياقات، بما في ذلك الرياضة. ويجب أن تضمن المقررة الخاصة ألا يساهم دورها كخبيرة في الأمم المتحدة عن غير قصد في زيادة التمييز ضد مغايرات الهوية الجنسانية.

71 - **السيدة شميدوفا** (تشيكيا): قالت إن وفد بلدها يشاطر رئيسة الفريق العامل المعني بالتمييز ضد النساء والفتيات قلقها إزاء بلوغ رد الفعل العنيف ضد حقوق المرأة والفتاة أبعاداً متطرفة في بعض أنحاء العالم. وتساءلت عن التدابير الملموسة التي يتوخى الفريق العامل اتخاذها فيما يتعلق بتوصيته باعتبار الفصل الجنساني جريمة ضد الإنسانية.

72 - وأردفت قائلة إن تشيكيا ملتزمة بإزالة العوائق التاريخية والاجتماعية والثقافية والدينية والأيديولوجية التي تحول دون المساواة بين الجنسين لضمان حياة كريمة للجميع. فاحترام حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية يؤدي إلى تفادي النزاعات ومنع ظهور التهديدات الدولية وتعزيز الازدهار والتنمية المستدامة. وقالت إن حكومة بلدها بصدد استعراض استراتيجيتها الوطنية للمساواة بين الجنسين للعقد الحالي وتقوم بصياغة خطة عملها الوطنية الثالثة بشأن المرأة والسلام والأمن.

73 - **السيدة غيفارا - دي ديوس** (الفلبين): قالت إن وفد بلدها يود أن يسأل المقررة الخاصة عن الدور الذي يمكن أن تؤديه الآليات الدولية في التصدي لتزايد العنف ضد المرأة على الإنترنت في مجال الرياضة. ويود أيضا معرفة الاستراتيجيات التي أثبتت فعاليتها في التغلب على الأعراف الثقافية التي تثني النساء والفتيات عن المشاركة في الأنشطة الرياضية أو عن الإبلاغ عن الانتهاكات.

74 - ومضت تقول إن الفلبين اتخذت خطوات للتصدي للعنف ضد المرأة في الرياضة سواء على الإنترنت أو خارجها. فقد كفل الميثاق الأعظم للمرأة في البلد المشاركة المتساوية في الرياضة والقضاء على التمييز الجنساني، بما يضمن إمكانية استفادة النساء والفتيات من برامج التنمية والمنح الدراسية والتدريب. وإضافة إلى ذلك، يكفل قانون الأماكن الآمنة (2018) المساواة والأمن والسلامة للرجال والنساء على حد سواء في الأماكن الخاصة والعامة وأماكن العمل الموجودة على الإنترنت والمؤسسات التعليمية، ويجرّم التحرش الجنسي في الأماكن العامة وعلى الإنترنت.

75 - وأضافت تقول إنه في حين عززت هذه القوانين قدرة الفلبين على التصدي للعنف ضد المرأة، لا تزال هناك تحديات مثل نقص التمويل واستحكام الأعراف الثقافية. ويمكن تهيئة بيئة أكثر أماناً واستيعابا للنساء والفتيات في مجال الرياضة من خلال تبادل الاستراتيجيات وأفضل الممارسات واعتماد نُهج تركز على الناجيات.

76 - **السيدة أكيتا** (اليابان): قالت إن جميع الناس ينبغي أن تتاح لهم فرصة عادلة للمشاركة في الرياضة بهدف العمل على إقامة مجتمع شامل للجميع يحترم كل فرد فيه حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية

لسائر أفراده. وكان الفريق العامل المعني بالتمييز ضد النساء والفتيات قد أشار إلى أن بعض البلدان تواجه عقبات تتعلق باعتماد قوانين للنهوض بالمساواة بين الجنسين. ولاحظت أيضا وجود فجوات فيما يتعلق باعتماد وتنفيذ السياسات العامة ذات الصلة، ولا سيما بسبب نقص الأموال.

77 - وطلبت من رئيسة الفريق العامل تقديم أمثلة على الجهود الوطنية المبذولة للحفاظ على التمويل المخصص لتعزيز المساواة بين الجنسين أو زيادته، والعوامل الرئيسية التي تؤدي إلى نجاح تلك الجهود.

78 - **السيدة دياز كورونا** (المكسيك): قالت إن وفد بلدها يعتبر قيام اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة بوضع مشروع التوصية العامة رقم 40، بشأن التمثيل المتساوي والشامل للمرأة في نظم صنع القرار، أمرا على جانب كبير من الأهمية. وترحب المكسيك أيضًا بالتركيز على السياسات الخارجية النسوية التي تشكل أهمية حيوية لتحقيق المساواة الفعلية. وسألت عن الكيفية التي تخطط بها اللجنة للتعاون مع الجهات صاحبة المصلحة والآليات الإقليمية للاستفادة من الاستعراض العالمي لإعلان ومنهاج عمل بيجين (بيجين+30) كوسيلة لتعزيز المساواة بين الجنسين.

79 - وأردفت قائلة إن المكسيك تتفق مع المقررة الخاصة على ضرورة اتباع نهج شامل إزاء العنف ضد المرأة والفتاة يكون متعدد الجوانب ويغطي الأبعاد المتعددة للعنف، مع مراعاة التنوع بين النساء.

80 - وسألت المقررة الخاصة عما تعتقد أنه يشكل التحديات الرئيسية التي تواجه ضمان السلامة في مجال الرياضة، لا سيما بالنسبة للأشخاص المتنوعين جنسيا. كما أعربت عن رغبتها في معرفة ما يمكن أن تفعله الدول والمنظمات الرياضية لتشجيع النساء والفتيات على التحدث جهارا ضد العنف.

81 - **السيدة مودرينكو** (أوكرانيا): قالت إن الغزو الروسي الوحشي لأوكرانيا يواصل إلحاق خسائر مدمرة بالنساء والفتيات الأوكرانيات. ووفقًا لما أفادت به بعثة رصد حقوق الإنسان في أوكرانيا، قتلت الدولة المعتدية منذ شباط/فبراير 2022 ما لا يقل عن 283 3 امرأة و 261 فتاة وأصابت 345 5 امرأة و 479 فتاة بجروح. وخلصت لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بأوكرانيا إلى أن فتيات ونساء تتراوح أعمارهن بين 15 و 83 عامًا كنّ ضحايا جرائم حرب مثل الاغتصاب والعنف الجنسي ارتكبتها قوات الاحتلال الروسي في عام 2023. ووثق المدعون العامون الأوكرانيون 303 من حالات العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، شملت 189 ضحية من النساء و 15 ضحية من الفتيات. وتستخدم قوات الاحتلال الروسية العنف الجنسي كأسلوب همجي من أساليب الحرب بهدف معاقبة المدنيين وأسرى الحرب.

82 - وأردفت قائلة إن الغزو الروسي تسبب أيضًا في واحدة من أكبر أزمات النزوح، وهي الأزمة التي أثرت على 19 مليون شخص، معظمهم من النساء والأطفال. وأعربت عن امتنان أوكرانيا لتلك البلدان التي فتحت بيوتها وقلوبها للأوكرانيين الفارين من الفظائع الروسية.

83 - وطلبت من المقررة الخاصة تسمية الدول الأعضاء والآليات الدولية التي يمكن أن تفعل ما هو أفضل لضمان المساءلة عن هذه الجرائم.

84 - **السيدة ألانكو** (المملكة المتحدة): قالت إن تقرير المقررة الخاصة يبرز عن حق أن النساء والفتيات ما زلن يواجهن عوائق غير متناسبة تحول دون مشاركتهن الآمنة والمتساوية في الرياضة. وتعترف المملكة المتحدة بالدور الحيوي الذي تلعبه الرياضة في تمكين النساء والفتيات من خلال بناء الثقة وتعزيز المهارات القيادية والنهوض بالصحة البدنية والعقلية. ولذلك من الضروري أن تدعم الدول عمل الهيئات الرياضية

لمكافحة القوالب النمطية الجنسانية والعنف والتحرش. فجميع الأشخاص يستحقون المعاملة الكريمة والاحترام والعيش دون خوف من العنف والاضطهاد، بمن في ذلك مغايرو الهوية الجنسانية أو المتنوعون جنسانيا . وستواصل المملكة المتحدة الوقوف إلى جانب شركائها للدفاع عن حقوق الإنسان والحريات الواجبة للنساء والفتيات بكل تنوعهن.

85 - **السيدة ألكسندريدو** (اليونان): سألت رئيسة اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة عن كيفية تأثير رد الفعل الشديد ضد المساواة بين الجنسين على تنفيذ الدول لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. كما أعربت عن رغبتها في معرفة كيف يمكن أن تكفل الاتفاقية الحماية الفعلية للنساء والفتيات، بكل تنوعهن، من النكوص عن إعمال حقوقهن.

86 - **السيدة ناي** (رومانيا): طلبت من المقررة الخاصة تقديم مزيد من التفاصيل عن الأساليب أو أفضل الممارسات المتبعة في القطاع التي استخدمت لجمع البيانات ذات الصلة بنجاح. وأعربت أيضا عن رغبتها في معرفة ما يمكن أن تفعله الدول الأعضاء لضمان استشارة النساء والفتيات على نحو كاف عند وضع السياسات الرياضية، ولا سيما تلك التي تتناول المسائل المتصلة بالرياضات المنطوية على فصل بين الجنسين، ومنع العنف، والوصول إلى المناصب القيادية.

87 - **السيدة مايبه** (كندا): قالت إن هناك حاجة إلى مضاعفة الجهود على الصعيد العالمي لمواجهة الهجمات التي تتعرض لها المساواة بين الجنسين. ويجب أن تكون أي مناقشات حول العنف ضد المرأة والفتاة في مجال الرياضة شاملة لجميع النساء، بمن في ذلك النساء والفتيات مغايرات الهوية الجنسانية، اللائي يتعرضن للعنف والتمييز على أساس هويتهن الجنسانية والتعبير عنها. وفي هذا الصدد، دعمت كندا وضع مدونة قواعد السلوك العالمية لمنع إساءة المعاملة في الرياضة والتصدي لها، والتي تحدد السلوكيات المحظورة، بما في ذلك إساءة المعاملة النفسية والبدنية والجنسية، وتعمل على إشاعة ثقافة رياضية قائمة على الاحترام. كما تمول حكومة بلدها آلية شكاوى مستقلة لوضع المدونة موضع التنفيذ.

88 - وسألت المقررة الخاصة عن كيفية تعزيز الحوار بين الدول الأعضاء التي تتباين وجهات نظرها بشأن كيفية التوفيق بين السلامة والإنصاف والإدماج في مجال الرياضة واحترام حقوق الإنسان.

89 - **السيدة رودريغيز** (كوبا): قالت إن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الجائر الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا له أثر اجتماعي واقتصادي سلبي. وتواصل كوبا اتخاذ خطوات للقضاء التام على العنف والتمييز ضد النساء والفتيات. فقد اعتُمد برنامج وطني للنهوض بالمرأة في عام 2021، كما تمت الموافقة على استراتيجية شاملة لمنع العنف الجنساني والعنف المنزلي والتصدي لهما. وأطلق في حزيران/يونيه 2023 مرصد للمساواة بين الجنسين لجمع البيانات وإجراء تحليلات شاملة فيما يتعلق بتمكين المرأة. وتضاف تلك المبادرات إلى الضمانات الواسعة لحقوق النساء والفتيات الواردة في الدستور وقانون الأسرة.

90 - وأعربت عن رغبة وفد بلدها في الاستماع إلى آراء المقررة الخاصة بشأن أثر التدابير القسرية الانفرادية على التمتع بالرياضة.

91 - **السيدة ذولكفلي** (ماليزيا): قالت إن بلدها قد خطا خطوات واسعة على طريق النهوض بالمساواة بين الجنسين وحماية حقوق الإنسان المكفولة للنساء والفتيات من خلال وضع سياسات لضمان المساواة في الحصول على التعليم والرعاية الصحية والفرص الاقتصادية. لكن المسيرة لا تزال أبعد ما تكون عن نقطة

نهايتها. ويجب أن تعمل المجتمعات المحلية والمنظمات والحكومات معًا لإزالة العوائق التي تحول دون تحقيق النساء والفتيات إمكاناتهن الكاملة. ويجب أن تهيئ عالما يمكن أن تزدهر فيه النساء والفتيات دون التعرض للعنف والتمييز وعدم المساواة.

92 - وأعربت عن رغبة وفد بلدها في معرفة كيف يمكن أن يسهم تقلص المساحات الآمنة المتاحة للنساء والفتيات، على صعيدي القانون والممارسة، في العنف والتمييز وغير ذلك من انتهاكات حقوق الإنسان.

93 - **السيدة توشي** (لكسمبرغ): قالت إن مسألة العنف الجنساني في الرياضة لا تحظى بالاهتمام الكافي. وتواجه النساء والفتيات بكل تنوعهن التمييز والعنف في أحيان كثيرة للغاية، مما يحول دون مشاركتهن في الأنشطة الرياضية والتمتع بحقوق الإنسان الواجبة لهن. وبناء على ذلك، ترحب لكسمبرغ بعرض قرارين بشأن الحق في المشاركة في الرياضة على اللجنة الثالثة خلال الدورة الحالية للجمعية العامة.

94 - وطلبت من المقررة الخاصة أن تشرح بالتفصيل المشاورات التي أجرتها مع المجتمع المدني وأن تبين ما إذا كانت قد تلقت مساهمات من منظمات المجتمع المدني واختارت عدم إدراجها في تقريرها.

95 - **السيدة كونيه** (ليبريا): قالت إن وزارة الشؤون الجنسانية والطفل والحماية الاجتماعية في ليبريا أحرزت تقدما نحو النهوض بالمرأة والفتاة، ولا سيما في مجال الرياضة. وقد أحرزت حكومة بلدها تقدماً كبيراً في ضمان دعم الميزنة والتخطيط المراعيين للمنظور الجنساني في وزارة المالية والتخطيط الإنمائي. ووضعت ليبريا خطة وطنية للمرأة والسلام والأمن تدعم سلامة النساء والفتيات وصحتهن البدنية والعقلية وتمكينهن ومشاركتهن على جميع مستويات المجتمع. وقامت وزارة الشؤون الجنسانية والطفل والحماية الاجتماعية، بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني، بالدعوة للنهوض بالمرأة والفتاة.

96 - وأردفت قائلة إن حكومة بلدها أجرت تحليلات شاملة لضمان فعالية سياساتها وبرامجها المتعلقة بمراعاة المنظور الجنساني. وهي قد أنشأت وحدات للقضايا الجنسانية لتعزيز حقوق المرأة، كما أنها تشجع المشاركة السياسية والقيادة النسائية. وهي تكافح أيضا التمييز والقوالب النمطية وتعتمد قوانين تعمّم الأولويات الجنسانية على المستويين الوطني ودون الوطني.

97 - **السيدة برودريك** (أيرلندا): قالت إن النساء والفتيات بكل تنوعهن ينبغي أن يكنّ قادرات على اتخاذ قرارات حرة بشأن أجسادهن وبشأن كيفية الإنجاب وتوقيته وبشأن قرار الإنجاب نفسه، وينبغي أن تتاح لهن أيضا إمكانية الحصول على أعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة البدنية والعقلية. وأضافت تقول إن النساء والفتيات ينبغي ألا يواجهن التمييز أو الإقصاء على أساس ميلهن الجنسي أو هويتهن الجنسانية. ولذا تحث الدول على تزويد النساء والفتيات بإمكانية الوصول إلى الخدمات الصحية الميسورة التكلفة والمناسبة والعالية الجودة على قدم المساواة.

98 - وسألت رئيسة الفريق العامل عن الكيفية التي يمكن بها إشراك الرجال والفتيان بوصفهم حلفاء في مواجهة رد الفعل العنيف ضد المساواة بين الجنسين.

99 - **السيد باوينز** (بلجيكا): قال إن ازدياد الاستبداد وظهور أزمات متعددة يؤثران بشكل غير متناسب على حقوق المرأة في جميع أنحاء العالم. وليس هناك تقليد أو دين أو أيديولوجية سياسية أو عرف ثقافي يمكن أن يبرّر التمييز الجنساني أو إنكار حقوق النساء والفتيات بكل تنوعهن. ويجب على المجتمع الدولي

تكثيف جهوده المشتركة لتحقيق المساواة بين الجنسين من خلال إحداث التحول الاجتماعي اللازم. ويصادف العام الحالي الذكرى السنوية العاشرة لاتفاقية مجلس أوروبا للوقاية من العنف ضد النساء والعنف المنزلي ومكافحتهما، التي عززت خدمات الدعم وتدريب المهنيين.

100 - وأردف قائلا إن مكافحة العنف الجنساني يتطلب اتباع نهج كلّي في جميع المجالات، بما في ذلك الرياضة. وقال إنه في حين أن موضوع الميل الجنسي والهوية الجنسانية في سياق الرياضة مثار جدل ومسألة تستحق الاهتمام، فإن وفد بلده يشدد على أهمية عدم الوقوع في فخ ترجيح كفة فئة على فئة أخرى من حيث حقوق الإنسان. وينبغي أن يكون من الممكن إثارة المخاوف المشروعة عند معالجة القوالب النمطية وكراهية مغايري الهوية الجنسانية.

101 - وطلب إلى رئيسة الفريق العامل المعني بالتمييز ضد النساء والفتيات أن توضح كيف يمكن أن تتصدى الدول، بالتعاون مع المجتمع المدني، للإجراءات المتخذة من منطلقات أيديولوجية وسياسية لسحب ما اكتسبته المرأة من حقوق. كما أبدى اهتمامه بمعرفة الإجراءات الملموسة التي يمكن اتخاذها لتعزيز الحركات الاجتماعية التي تعمل على إقامة مجتمعات عادلة.

102 - **السيدة مانغالانداندان** (الهند): قالت إن وفد بلدها يعترض بشدة على الإشارة إلى بلدها في تقرير المقررة الخاصة. فالهند تتبع نهج عدم التسامح إطلاقا مع الاعتداء الجنسي وسوء السلوك الجنسي، وهي قد طبقت أطرًا قانونية قوية لحماية النساء والفتيات من هذه الانتهاكات، بما في ذلك النساء الرياضيات. وتكفل الأحكام الصارمة التي ينص عليها قانون التحرش الجنسي بالمرأة في مكان العمل (المنع والحظر والانتصاف) (2013) أن يتم الإبلاغ عن أي شكل من أشكال التحرش أو الإساءة والتحقيق فيها ومقاضاة مرتكبيها، بما في ذلك في المؤسسات الرياضية. ونفذ الاتحاد الهندي للمصارعة إصلاحات مهمة لتعزيز الشفافية والمساءلة، مما يعكس التزامه بحماية الرياضيين. وأنشئت لجنة إشراف مستقلة وآلية داخلية للشكاوى لضمان التعامل السريع والمحايد مع الشواغل، لا سيما تلك المتعلقة بالتحرش الجنسي. وإضافة إلى ذلك، يعزز التدريب الإلزامي للمسؤولين والرياضيين في مجال التوعية بالشؤون الجنسانية الجهود المبذولة لخلق بيئة أكثر أمانًا واستيعابا للجميع في الرياضة الهندية.

103 - **السيد دينيس** (ممثل الاتحاد الأوروبي، بصفته مراقبا): قال إن وفد بلده يود أن يلفت الانتباه إلى الحالة في أفغانستان، حيث تُحرم النساء والفتيات من حقوقهن الأساسية بشكل ممنهج. ويحث الاتحاد الأوروبي حركة طالبان على الإلغاء الفوري لجميع السياسات والتشريعات التمييزية الموجهة ضد النساء والفتيات.

104 - وسأل رئيسة اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة عن الإجراءات ذات الأولوية التي ينبغي أن تنفذها الدول لتحقيق المساواة بين الجنسين. كما طلب من رئيسة الفريق العامل المعني بالتمييز ضد النساء والفتيات أن توضح بمزيد من التفصيل كيف يمكن أن يعود استيعابُ الجميع وتعزيزُ الصحة الجنسية والإنجابية والتعليم بفائدة على الأسر، وكيف يمكن لهذه الأمور أن تعزز المساواة بين الجنسين.

105 - وأضاف يقول إن على الرغم من التقدم الملحوظ الذي شهدته مشاركة النساء والفتيات في الأنشطة الرياضية، فإن هذا القطاع ما زال من أكثر المؤسسات الاجتماعية خلوا من المساواة بين الجنسين في المجتمع المعاصر. فما زال العنف الجنسي والجنساني متفشياً، لا سيما في العلاقات بين المدربين واللاعبين.

وسأل المقررة الخاصة عن التدابير المحددة التي يمكن أن تتخذها المنظمات الرياضية الدولية لزيادة تمثيل المرأة في الأدوار القيادية.

106 - **السيدة بونيكفار فيلازكيز** (سلوفينيا): قالت إن دراسة استقصائية أجريت في بلدها في أوائل عام 2023 بشأن مختلف أنواع الإيذاء التي تتعرض لها الفتيات الرياضيات. وأظهرت الدراسة أن 26 في المائة تعرضن للإيذاء البدني، بينما تعرض 21 في المائة للإيذاء العاطفي، وتعرض 11 في المائة للاعتداء الجنسي، و 28 في المائة للإهمال. ومن الضروري وضع سياسات واتخاذ تدابير لمنع العنف وضمان حماية النساء والفتيات في مجال الرياضة وتوفير خدمات الدعم للضحايا أو الناجيات.

107 - وتساءلت عما إذا كانت المقررة الخاصة ترى أن هناك حاجة إلى تعزيز النقاش العام من أجل استحداث تدابير شاملة لمواجهة العنف ضد النساء والفتيات في مجال الرياضة وتوعية الرياضيات بحقوقهن.

108 - **السيدة ديموستينوس** (قبرص): قالت إن العديد من النساء والفتيات يواجهن التمييز والإقصاء والعنف على أساس جنساني في مجال الرياضة، بما في ذلك العنف النفسي والاقتصادي. ويجب على الدول أن تعتمد تشريعات وسياسات وطنية تتعلق بالمساواة بين الجنسين في الرياضة وأن تتصدى للعوائق الهيكلية التي تحول دون مشاركة النساء والفتيات في الرياضة على قدم المساواة وبصورة فعالة. وفي عام 2023، قام البرلمان القبرصي بتعديل القانون لإلغاء أي شكل من أشكال عدم المساواة بين الجنسين في الاستحقاقات التي يحصل عليها الرياضيون في المنتخبات الوطنية. ويحصل الرجال والنساء في المنتخبات الوطنية على نفس البدل اليومي، وتعويضات السفر، وأجور المشاركة في المباريات، ونفقات الملابس والأحذية والطعام. وإضافة إلى ذلك، تتولى منظمة الرياضة القبرصية المسؤولية عن ضمان وتعزيز المساواة بين الجنسين في الرياضة بموجب التشريع المعدل.

109 - وطلبت من المقررة الخاصة أن تدلي بآرائها حول الكيفية التي يمكن بها لوسائل الإعلام أن تسهم في كسر حلقة التمييز والعنف وتعزيز التمثيل المتساوي والعادل للنساء والفتيات في الرياضة.

110 - **السيدة دورودولا** (نيجيريا): قالت إن وفد بلدها يثني على الشجاعة الاستثنائية التي أبدتها المقررة الخاصة في توعية اللجنة بشأن إساءة استخدام ما يسمى الخطة التقدمية لإخفاء حالة التراجع والتسبب في زيادة العنف ضد المرأة والفتاة. وتشاطرها نيجيريا تماما مخاوفها الشديدة بشأن الاتجار بالبشر والبغاء ونشر المواد الإباحية وتطبيع أشكال الرق المعاصرة، وبشأن فداحة العنف ضد المرأة والفتاة. كما تؤيد دعوتها للأمم المتحدة للعمل على القضاء على البغاء والاتجار بالأشخاص والمواد الإباحية.

111 - وأردفت قائلة إن المقررة الخاصة قد أشارت في تقريرها عن البغاء والعنف ضد النساء والفتيات (A/HRC/56/48) إلى أن النساء والفتيات والمهاجرات الفتيات، من بين فئات ضعيفة أخرى، هن الأكثر تضرراً من البغاء. وقالت إن نيجيريا تسألها عن الدور الذي ينبغي أن تضطلع به المنظمة الدولية للهجرة وغيرها من الهيئات العالمية والإقليمية والوطنية المعنية بالهجرة في ضمان القضاء على البغاء. وإضافة إلى ذلك، أعربت عن رغبة وفد بلدها في معرفة ما إذا كانت المقررة الخاصة ترى أن البغاء أو الاشتغال بالجنس أو نشر المواد الإباحية يمكن أن يكون فيه حفظ لكرامة أي امرأة أو فتاة بأي طريقة.

112 - **السيدة ميمران روزنبرغ** (إسرائيل): قالت إن وفد بلدها يرحب بالتركيز المواضيعي لتقرير المقررة الخاصة (A/79/325) ويؤكد من جديد التزامه الثابت بضمان المشاركة الكاملة والمتساوية والآمنة لجميع النساء والفتيات في الألعاب الرياضية. وتدين إسرائيل بشدة جميع أشكال العنف الجنساني والجنسي، بما في

ذلك التحرش الجنسي، وتفخر بكونها موطنًا آمنًا وحاضنا للمثليات ومزدوجات الميل الجنسي ومغايرات الهوية الجنسانية وحاملات صفات الجنسين، بما في ذلك النساء اللاتي يشاركن في الرياضة. ولذلك، يعرب وفد بلدها عن قلقه العميق إزاء ترويج التقرير لسرديات ضارة ضد مغايرات الهوية الجنسانية، وهي فئة ضعيفة في الأصل. وعلاوة على ذلك، فقد خرج التقرير عن موضوعه ليستهدف إسرائيل ظلماً مع إطلاق ادعاءات لا أساس لها من الصحة ضدها في سياق حربها ضد حماس.

113 - وأضافت تقول إن التقرير يحرّف قرارًا صادرًا عن محكمة العدل الدولية، حيث يتضمن إشارة إلى بيان لم يرد في أي وثائق رسمية للمحكمة. وتشعر إسرائيل بخيبة أمل إزاء استخدام المقررة الخاصة لولايتها الهامة لأغراض سياسية.

114 - وأعربت عن رغبة وفد بلدها في معرفة سبب عدم قيام المقررة الخاصة بالتحدث جهارا للمطالبة بإطلاق سراح الرهائن الذين تحتجزهم منظمة حماس الإرهابية، ومن بينهم نساء.

115 - **السيدة وولف** (المراقبة عن الكرسي الرسولي): قالت إن أي تقاعس عن الاعتراف بمساواة المرأة في الكرامة، في القانون أو الممارسة، لهو مصدر قلق بالغ . ومن الضروري أن تعيش النساء والفتيات في أمان وأن يتمتعن بالمساواة في الحصول على التعليم والعمل. ويجب احترام النساء والاعتزاز بهن لما يتمتعن به من مواهب وقدرات فريدة من نوعها. وفي هذا الصدد، أعربت عن قلق الكرسي الرسولي إزاء تركيز الكثير من المناقشات على تعزيز السياسات والبرامج التي تتعامل مع تلك المواهب والقدرات ذاتها على أنها عبء وتنكر ما تشكله الأنوثة من واقع متجسّد.

116 - وأضافت تقول إن الكرسي الرسولي يرغب في معرفة ما إذا كانت المقررة الخاصة قد نظرت في إمكانية وجود صلة بين محو أو إنكار الفروق الجنسية في مجالات مثل الرياضة وبين تزايد التهاون مع أشكال الاستغلال التي تتغذى على تلك الفروق ذاتها، بما في ذلك البغاء والمواد الإباحية والحمل لفائدة الغير.

117 - **السيدة أوردوز دوران** (كولومبيا): قالت إن حكومة بلدها تواصل إعطاء الأولوية للجهود الرامية إلى توفير الرعاية لضحايا العنف الجنسي في النزاعات المسلحة والناجين منه ومكافحة الإفلات من العقاب. وأعربت عن اتفاق وفد بلدها مع المقررة الخاصة فيما يتعلق بالأثر المحفز للرياضة في تحسين الظروف المعيشية للمرأة والمساهمة في إقامة مجتمعات أكثر عدلاً وسلاماً. وتلتزم كولومبيا بالدفاع عن حقوق الإنسان الواجبة لجميع الناس، بمن في ذلك النساء والمراهقات والفتيات بكل تنوعهن. وأعربت عن قلق كولومبيا إزاء عدم تحري المقررة الخاصة الدقة في اللغة التي تستخدمها لأنها تعيد إنتاج وتكريس القوالب النمطية الجنسانية التي هي أساس العنف وأشكال التمييز المتعددة والمتداخلة التي تتعرض لها المرأة. ويجب الحرص على عدم إعادة إنتاج طرق التفكير التمييزية تلك. فالنسوية ملكٌ لجميع النساء.

118 - **السيد بورلون دياز** (شيلي): قال إن وفد بلده يشعر بالقلق إزاء الإشارات غير اللائقة الواردة في تقرير المقررة الخاصة، مثل عبارة "الذكور الذين يُعرّفون أنفسهم بأنهم نساء". وقال إن شيلي بوصفها دولة ملتزمة بحماية وصون حقوق المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وأحرار الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين، ترى أنه من الضروري الاعتراف بمغايرات الهوية الجنسانية كنساء، على أن يكون مفهوما أنه قد يكون هناك نقاش مشروع حول كيفية ضمان التنافس العادل والآمن في الألعاب الرياضية بما يسمح بمشاركتهن.

119 - وأضاف يقول إن تقرير المقررة الخاصة يستمد قيمته من لفت الانتباه إلى مواضيع مثل انتشار العنف الجنسي والاقتصادي في الرياضة والإقصاء والتمييز اللذين تعاني منهما النساء والفتيات في الرياضة. ولهذا السبب، قدمت شيلي إسهامات في التقرير سلطت الضوء على أهمية المعاقبة على هذا العنف ومكافحة القوالب النمطية بشأن النساء والفتيات في مجال الرياضة.

120 - **السيدة فون إرنست** (آيسلندا): قالت إن وفد بلدها يتفق مع رئيسة اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة فيما يتعلق بأهمية المشاركة الفعالة للمرأة في عمليات السلام وتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 (2000). وستعتمد آيسلندا بحلول نهاية العام خطة عملها الوطنية الرابعة بشأن تنفيذ ذلك القرار للفترة 2024-2030، والتي تتضمن ثلاثة مجالات ذات أولوية: الدعوة وبناء المعرفة على المستوى الدولي؛ وحماية النساء والفتيات في مناطق النزاع؛ وتنفيذ المنظور الجنساني في عمل المؤسسات المدنية.

121 - وأردفت قائلة إن النساء والفتيات بكل تنوعهن، بما في ذلك المثليات ومزدوجات الميل الجنسي ومغايرات الهوية الجنسانية وحاملات صفات الجنسين، يحق لهن المشاركة بصورة كاملة ومتساوية في جميع مجالات الرياضة والحصول على أجر مساوٍ لأجر الرجال في الرياضة. وقد استضافت آيسلندا، بالتعاون مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، حدثا حول المساواة في الأجور في مجال الرياضة بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي للمساواة في الأجور في 18 أيلول/سبتمبر.

122 - وطلبت من المقررة الخاصة عرض أفضل الممارسات بشأن ضمان المساءلة عن الانتهاكات والتمييز ضد النساء والفتيات، بكل تنوعهن، في مجال الرياضة، وكذلك التدابير الملموسة التي يمكن أن تتخذها الدول للتعجيل بتحقيق المساواة في الأجور للنساء والفتيات في جميع مجالات الرياضة.

123 - **السيدة رزق** (مصر): قالت إن وفد بلدها يؤيد النتائج والتوصيات الواردة في تقرير المقررة الخاصة. ويرتبط تقلص المساحات الآمنة المتاحة للنساء، بما في ذلك في مجال الرياضة، ارتباطًا مباشرًا بردود الفعل العنيفة ضد حقوق المرأة. بيد أن مصر لا تعترف بمصطلح "العنف الاقتصادي"، الذي يعرّف بأنه إلحاق الضرر الاقتصادي بالنساء الرياضيات، أو مصطلح "حقوق مغايرات الهوية الجنسانية". ويشدد وفد بلدها على أن حقوق الإنسان عالمية وغير قابلة للتجزئة وينبغي التمتع بها وممارستها دون تمييز، بما في ذلك التمييز على أساس نوع الجنس. وقالت إن الوفد يحيط علما بآراء المقررة الخاصة فيما يتعلق بالبلدان التي عرّضت سلامة المرأة ونزاهة الرياضة للخطر عن طريق السماح بتنظيم مسابقات رياضية مختلطة بين الجنسين.

124 - وأردفت قائلة إن وفد بلدها سيكون مقصرا إن لم يسلط الضوء على أبشع أشكال العنف ضد النساء والفتيات: العدوان العشوائي الذي تشنه إسرائيل على المدنيين في غزة والضفة الغربية ولبنان، ومعظمهم من النساء والفتيات. ويضاف إلى ذلك الانتهاك الإسرائيلي الممنهج لحقوق المرأة الفلسطينية والعنف، بما في ذلك العنف الجنسي، الذي يُرتكب ضد الفلسطينيات في ظل الاحتلال، خاصة في الأماكن التي يحتجزن فيها تعسفاً.

125 - **السيدة زانغ** سيسي (الصين): قالت إن بلدها أجرى حوارات صريحة ومثمرة مع اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة بشأن التقرير الدوري التاسع للصين عن تنفيذها للاتفاقية. واعتمدت الصين أكثر من 100 قانون ولائحة تحمي حقوق المرأة، أبرزها قانون حماية حقوق المرأة ومصالحها. وهي تواصل تنفيذ خطة عمل وطنية لتعزيز مشاركة المرأة على قدم المساواة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية

حقوقها ومصالحها المشروعة في مجالات الصحة والتعليم والعمل والضمان الاجتماعي والزواج والأسرة. وقالت إن وفد بلدها سينظر بجدية في الاقتراحات البنّاءة التي قدمتها اللجنة في ملاحظاتها الختامية وسيواصل تعزيز تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين، والقضاء على جميع أشكال التحيز والتمييز ضد المرأة وجعل مساواة المرأة معيارا سلوكيا حقيقيا في المجتمع.

126 - **السيد باسمور** (جنوب أفريقيا): قال إن وفد بلده يقدر العمل الهام الذي يجري الاضطلاع به بشأن التحديد الذاتي للهوية الجنسانية ويأمل أن تؤدي هذه الجهود إلى إيجاد سبل للمشاركة البناءة في التصدي للتمييز وحماية حقوق الإنسان المتأصلة والعالمية الواجبة لجميع الناس، بغض النظر عن ميلهم الجنسية وهويتهم الجنسانية. وطلب من رئيسة اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة تحديد الجهة التي تقرّر أي المجالات والمواضيع هي التي تجري فيها التفاعلات مع المكلفين بولايات أخرى مثل المقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة والفتاة.

127 - وأردف قائلا إن تقرير المقررة الخاصة يكشف عن شيوع ثقافة مسمومة في مجال الرياضة تخلق أرضاً خصبة للعنف ضد النساء والفتيات. وأعرب عن تخوف جنوب أفريقيا من احتمال ممارسة المتحرشين جنسيا نشاطهم في أوساط الرياضة دون أن يتم اكتشافهم، وقال إن بلده يدرك الثقافة السائدة داخل عالم الرياضة التي تفضي إلى إدامة عدم المساواة بين الجنسين وتشييء النساء الرياضيات. ومع ذلك، تناقش قضية الرياضيين مغايري الهوية الجنسانية والرياضيين المختلفين من حيث النمو الجنسي من منظور الإنصاف في مجال الرياضة، ومازالت علاقتها بالعنف ضد النساء والفتيات غير واضحة. ويولى موضوع الرياضيين مغايري الهوية الجنسانية اهتماما غير متناسب، وهو يصرف الانتباه عن القضايا الحقيقية الأخرى التي تقع في بؤرة الاهتمام. وإضافة إلى ذلك، لا تشجع النبرة التي يعالج بها الموضوع على التعاون المفيد أو التفاهم، وكلاهما ضروري عند مناقشة المسائل الاجتماعية المؤدية إلى الاستقطاب. كما أعرب عن قلق جنوب أفريقيا إزاء تعارض التعليقات والتوصيات مع قرار مجلس حقوق الإنسان 5/40، الذي يشجع على عدم استخدام الإجراءات الطبية التي لا موجب لها والمهينة والضارة كشرط للمشاركة في الألعاب الرياضية، والقرار 14/55، بشأن مكافحة التمييز والعنف والممارسات الضارة ضد الأشخاص حاملي صفات الجنسين.

128 - **السيد تامسار** (إستونيا): تكلم باسم بلدان الشمال الأوروبي وبلدان البلطيق (إستونيا، وآيسلندا، والدانمرك، والسويد، وفنلندا، ولاتفيا، وليتوانيا، والنرويج)، فقال إن هذه البلدان تدين بشدة جميع أشكال العنف ضد جميع النساء والفتيات، بما في ذلك العنف الجنسي والعنف الجنساني والعنف القائم على الميل الجنسي والهوية الجنسانية. وما زال يساورها قلق عميق إزاء تدهور وضع النساء والفتيات على مستوى العالم، بمن في ذلك المنتميات إلى مجتمع الميم الموسّع، نتيجة الحروب والنزاعات المسلحة وتغير المناخ وعوامل أخرى.

129 - وأردف قائلا إن هذه البلدان، بوصفها أعضاء ملتزمين في مجموعة الأصدقاء المعنية بالقضاء على العنف ضد المرأة والفتاة، تشدد على الأهمية البالغة لإشراك الرجال والفتيان في تحقيق المساواة بين الجنسين وفي مكافحة العنف ضد المرأة والفتاة. وطلب من المقررة الخاصة أن تشرح بمزيد من التفصيل أفضل الممارسات لإشراك الرجال والفتيان في هذه الجهود.

130 - **السيدة مسعود** (الجزائر): قالت إن تقرير المقررة الخاصة يتضمن إشارة ضمنية إلى أن اللاعبة الجزائرية إيمان خليف، الفائزة بالميدالية الذهبية في الملاكمة في أولمبياد باريس، ليست امرأة. وهي قد ولدت في الواقع أنثى وعاشت حياتها كأنثى، وقد أكدت اللجنة الأولمبية الدولية نفسها بوضوح أن ما ادُّعي بشأنها

عار عن الحقيقة. والحملة الشرسة التي شُنّت ضد خليف، التي تفخر بتمثيلها نساء الجزائر، هي مثال واضح على التمييز ضد المرأة في الرياضة. وبناءً على ذلك، تدعو الجزائر إلى بذل المزيد من الجهود للقضاء على العنف والتمييز ضد المرأة في جميع المجالات، ولا سيما في مجال الرياضة.

131 - **السيدة عرب بافراني** (جمهورية إيران الإسلامية): قالت إن استخدام مصطلح "الأبارتايد الجنساني" أو "الفصل الجنساني" في تقرير الفريق العامل المعني بالتمييز ضد النساء والفتيات يقوّض الفهم المعترف به دوليا لمصطلح الأبارتايد الأصلي الذي يصف نعرة تفوق العرق الأبيض وظاهرة الفصل العنصري. ويمكن أن تؤدي إضافة بُعد جنساني إلى المصطلح إلى مزيد من الاستقطاب في المناقشات بشأن الفصل العنصري. بيد أن هذا المصطلح يمكن استخدامه للإشارة إلى الفظائع الوحشية والممنهجة التي يرتكبها النظام الإسرائيلي ضد النساء والفتيات في فلسطين، حيث ترقى القوانين والسياسات والممارسات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى الفصل العنصري، وبالتالي فهي تصل إلى حد الفصل الجنساني عند تطبيقها على النساء والفتيات الفلسطينيات.

132 - وقالت إن وفد بلدها يشاطر المقررة الخاصة رأيها القائل بأن الرياضة تؤدي إلى تمكين النساء والفتيات، وتعزيز ثقتهن بأنفسهن وصحتهن البدنية والعقلية، وتطلق العنان لإمكاناتهن الكاملة، مما يؤدي إلى إقامة مجتمعات أكثر صحة وقدرة على الصمود. كما توافق جمهورية إيران الإسلامية على ضرورة حماية نزاهة الرياضة النسائية. فمن الضروري توفير أماكن مخصصة للنساء فقط مثل الحمامات وغرف تغيير الملابس من أجل تهيئة بيئة شاملة وآمنة لجميع النساء والفتيات في مجال الرياضة.

133 - **السيدة بيلاييز نارفايز** (رئيسة اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة): تحدثت عبر وصلة فيديو، فقالت إن الفقرة 1 من المادة 21 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة تنص بوضوح على أن اللجنة مكلفة بتقديم توصيات عامة استناداً إلى دراسة التقارير والمعلومات الواردة من الدول الأطراف. وهذا ما تفعله اللجنة منذ أكثر من 45 عاماً. ومن شأن مشروع التوصية العامة رقم 40، بشأن التمثيل المتساوي والشامل للمرأة في نظم صنع القرار، أن يكون عاملا أساسيا في إحراز تقدم في المشاركة المتساوية والفعالة للمرأة في البرلمانات.

134 - وتطرقت إلى التعاون بين اللجنة والآليات الإقليمية، فأعربت عن اعتقادها بأن منبر آليات الخبراء المستقلين مثال جيد على التعاون بين اللجنة والمنظمات الإقليمية، مثل آلية متابعة اتفاقية بيليم دو بارا وفريق الخبراء المعني بمكافحة العنف ضد المرأة والعنف العائلي.

135 - وأردفت قائلة إنه يمكن الاطلاع على إرشادات واضحة بشأن العنف ضد النساء والفتيات على الإنترنت في التوصية العامة رقم 35 للّجنة بشأن العنف الجنساني ضد المرأة، الصادرة تحديثا للتوصية العامة رقم 19.

136 - وانتقلت إلى موضوع تناول رد الفعل العام العنيف ضد حقوق المرأة، فقالت إنه سيتم إصدار توصية بضمان حصول اللجنة على الموارد الكافية للوفاء بولايتها. وقد كانت هناك فترات انقطاع في عمل اللجنة، ليس فقط بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، ولكن أيضًا بسبب أزمة السيولة التي تواجه الأمم المتحدة. وإضافة إلى ذلك، ينبغي تعزيز عمل اللجنة باعتبارها الهيئة المسؤولة عن الإشراف على تنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 (2000) والتصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

137 - واسترسلت قائلة إن العنف ضد المرأة والاتجار بالبشر والصحة والحقوق الجنسية والإنجابية وإتاحة إمكانية اللجوء الفعلي إلى العدالة كلها قضايا أساسية. ومن الضروري مقاضاة مرتكبي جميع انتهاكات حقوق الإنسان الواجبة للنساء والفتيات، وهذا يتطلب مشاركة المرأة في جميع نظم صنع القرار على قدم المساواة وبصورة شاملة لجميع النساء. وأعربت عن تقديرها لاعتراف الدول بأن الاتفاقية هي إطار تشريعي أساسي، وعن أملها في أن تحظى بتصديق عالمي.

138 - **السيدة نيرينكيندي** (رئيسة الفريق العامل المعني بالتمييز ضد النساء والفتيات)**:** قالت إن الفريق العامل أصدر وثيقة توجيهية في عام 2024 تتضمن اقتراحاً بإدراج مصطلح "الفصل الجنساني" في المادة 2 من مشاريع المواد المتعلقة بمنع الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية والمعاقبة عليها. ووفقًا للأبحاث وآراء الخبراء القانونيين، يؤدي الفصل الجنساني إلى نفس نتائج الفصل العنصري والعرقي، أي التمييز والقمع والهيمنة. وبناءً على ذلك، فإن مقترح الفريق العامل مؤداه تكييف تعريف "الفصل العنصري" الوارد في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

139 - ومضت تقول إن مسألة علاقة الذكاء الاصطناعي بالمنظور الجنساني يمكن أن تكون موضوعا لمزيد من البحث وموضوع وثيقة توجيهية. ومن المهم اتباع نهج مراعٍ للمنظور الجنساني في تصميم التكنولوجيات الرقمية وتنفيذها ورصدها، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي. كما سيبحث الفريق العامل الحاجة إلى ضمان استيعاب التكنولوجيات لجميع النساء والفتيات المستخدمين لها وسهولة وصولهن إليها وسيدرس الحاجة إلى وضع برامج تعليمية تزيد من مشاركتهن في المجالات التكنولوجية.

140 - واسترسلت قائلة إن الفريق العامل أصدر وثيقة توجيهية بشأن موضوع مساءلة الرجال عن المساواة بين الجنسين. وهو يؤكد من جديد على ضرورة هذه المساءلة على المستويات الشخصي والمؤسسي والمجتمعي، وقد دعا الرجال إلى التعرّف على الكيفية التي تؤثر بها مفاهيم الذكورة والقوالب الجنسانية والاجتماعية على امتيازاتهم وعلى حقوق النساء والفتيات.

141 - وأعقبت ذلك بقولها إن الفريق العامل وثق الممارسات الجيدة فيما يتعلق بالميزنة المراعية للمنظور الجنساني. وكانت بعض الدول الأعضاء قد وضعت قوانين أو سياسات أو أدوات بشأن الميزنة المراعية للمنظور الجنساني، بل إن بعضها تم وضعه بإشراف البرلمان، حيث توجد لجان تتولى الإشراف على التطبيق التنفيذي للمؤشرات المراعية للمنظور الجنساني. كما تشكل مشاركة المجتمع المدني في تلك العملية ممارسة جيدة سلط الفريق العامل الضوء عليها في تقريره لعام 2023 بشأن أوجه عدم المساواة بين الجنسين في الفقر (A/HRC/53/39). بيد أن التقدم المحرز لا يسير في اتجاه خطي دائمًا، كما أن القيود المفروضة على الموارد تجعل الحفاظ على هذه الممارسة أمرا صعبا على عدد من البلدان.

142 - وأضافت تقول إن الفريق العامل قد لاحظ بعض الممارسات الجيدة التي تتبعها الدول الأعضاء لتعديل الأنماط الاجتماعية والثقافية التي تساهم في التمييز ضد المرأة. كما أن برامج التوعية مفيدة أيضاً. وفي حين لاحظ الفريق العامل أن استخدام نظام الحصص في بعض البلدان قد أدى إلى زيادة عدد النساء في المناصب العامة، فإن ذلك يقتصر عادة على الهيئات التشريعية، ولا يشمل الهيئات التنفيذية أو القضائية.

143 - وتطرقت لموضوع ردود الفعل العكسية ضد حقوق المرأة، فقالت إن الفريق العامل أبرز ضرورة الاعتماد على أحكام اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة التي تدعو الدول الأعضاء إلى

تعديل الأنماط الثقافية والاجتماعية التي تقوم على الاعتقاد بدونية أحد الجنسين أو تفوق أحدهما على الآخر. ويمكن تحقيق ذلك من خلال التوعية والدعم التشريعي.

144 - وختمت حديثها قائلة إن من المهم للغاية مواجهة المعلومات المغلوطة والروايات الضارة التي تقوض حقوق الإنسان من خلال توفير معلومات دقيقة وتعزيز الحوار.

145 - **السيدة السالم** (المقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة والفتاة وأسبابه وعواقبه): قالت إنها رحبت بتضمين تقريرها مساهمات وردت من جهات فاعلة متنوعة وأشركت أشخاصاً ومنظمات من ذوي الآراء المتباينة في مشاوراتها حتى يتسنى لهم مناقشة نقاط الخلاف. وقالت إنها قرأت بنفسها جميع المساهمات المقدمة وتفكرت فيها مليا وأخذتها بعين الاعتبار في تحليلها الذي يستند إلى حد بعيد إلى قانون حقوق الإنسان.

146 - وأردفت قائلة إنها قدمت في تقريرها عن البغاء والعنف ضد المرأة والفتاة (A/HRC/56/48) عدة توصيات حول كيفية التعامل مع المواد الإباحية بوصفها شكلا من أشكال العنف الميسر بالوسائل الرقمية. وينبغي ألا تعتمد التدابير التي تتخذها الدول في هذا الصدد فقط على الإجراءات الطوعية الصادرة عن المنصات والشركات التي توفر المواد الإباحية الميسرة بالوسائل الرقمية.

147 - واسترسلت قائلة إنها أوصت بضرورة الاستثمار على جميع المستويات لزيادة مشاركة النساء والفتيات في الرياضة. كما أوصت بمكافحة الإفلات من العقاب على أعمال العنف من خلال مساعدة الرابطات الرياضية على تشجيع الإبلاغ وتقديم مساعدة وحماية أفضل للضحايا، تشمل نشر بروتوكولات واضحة للإبلاغ. ومضت تقول إن الرابطات الرياضية يمكن أن تقوم بإجراء التحريات عن سوابق المدربين ومنع المدربين المسيئين من التنقل بين الفرق.

148 - وقالت إنها، وإن لم تتناول على وجه التحديد مسألة التدابير القسرية الأحادية الجانب التي ذكرتها كوبا، فقد أوصت بالاستثمار في تطوير مدن آمنة ومجهزة بتيسيرات تلائم النساء ومرافق رياضية تلبي الاحتياجات الخاصة للنساء والفتيات. وبقدر ما تحول الجزاءات دون اتخاذ مثل هذه التدابير، فمن الواضح أنها تعوق تمتع الجميع بالأنشطة الرياضية.

149 - ومضت تقول إن تقريرها، كما يعلم ممثل الولايات المتحدة، يعكس القلق الذي أعربت عنه لحكومته بشأن إدراج الأخيرة للهوية الجنسانية ضمن فئة الجنس في لوائحها الخاصة بتنفيذ القانون المعنون Title IX، الذي يحظر التمييز على أساس الجنس في برامج التعليم. وقالت إنها لا تعتقد أن عبارة "الذكور الذين يعرّفون أنفسهم على أنهم نساء" مهينة، لأنها صحيحة من الناحية الوقائعية. فاللغة والمبادئ التي تخاطب حقوق الإنسان يجب أن تكون متسقة مع العلم والحقائق، بما في ذلك الحقائق البيولوجية. وتظهر دراسات متعددة أن الرياضيين المولودين ذكوراً يتفوقون في الأداء الرياضي طوال حياتهم. وقالت إنها كانت قد دعت في تقريرها إلى المشاركة الشاملة للجميع، بغض النظر عن الهوية التي يعرّفون بها أنفسهم. وفي الوقت نفسه، تقر جميع الاتفاقات الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان بعدم التمييز على أساس نوع الجنس. ويجب فهم نوع الجنس بمعناه العادي، أي الجنس البيولوجي.

150 - وأردفت قائلة إن التنازع بين الحقوق أمر مألوف في قانون حقوق الإنسان. وواجب الخبراء هو حل هذا التنازع من أجل تقليل الضرر إلى أدنى درجة ممكنة. وهذا ما فعلته في دعوتها إلى الإبقاء على فئات الرياضة المخصصة للإناث حصريا وإنشاء فئات مفتوحة للراغبين في المشاركة بغض النظر عن الهوية

التي يعرّفون بها أنفسهم. وكان من الممكن تجنب ما حدث في أولمبياد باريس فيما يتعلق بالملاكمة الجزائرية لو أن المبادئ التوجيهية للّجنة الأولمبية الدولية بشـــأن الإدماج تنص على عدم التمييز على أســـاس نوع الجنس، بدلاً من النص على عدم التمييز على أساس "الاختلافات في النوع الجنساني ونوع الجنس".

رُفعت الجلسة الساعة 13:10.